نظريَّة الإسلام السياسي

في ظلِّ

نظريَّات السيطرة الأمنية والفكريَّة

التي مارستها أمريكا في ساحات الأمة

من كتاب

مشروع

تمكين الأمة المسلمة

الإصدار الثاني

تأليف

حسن أحمد الدقي

الدائرة الثانية: النظريات الأمنية والفكريَّة في ظل نظرية القطب الأمريكي.

وهي النظريات التي طبقها أمريكا على الأمة المسلمة وشعوبها، والتي وُلدت على أيدي المؤسسات البحثية والأمنية في أمريكا، كمؤسسة راند وغيرها، عند سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991م، وفي ظل روح الانتشاء والنصر الأمريكي، واعتقاد قادة واشنطن أنهم قد أصبحوا سادة العالم بلا منازع، فوضعوا نظرياتهم الآثمة، وبدأوا في تطبيقها، مستصحبين الروح الصليبية ضد الأمة المسلمة، والرغبة الجامحة في الانفراد بالسيطرة على العالم، من خلال تخلصهم من بقية الشركاء أعضاء مجلس الأمن الدائمين، وخاصة الصين وروسيا، واتخاذهم الإسلام وأهله "كمهدد" كما يزعمون، وفي سبيل مواجهة ذلك التهديد سعوا إلى قتل روح التحرر، التي سيطرت على شعوب الأمة، إثر نجاح المجاهدين الأفغان، في إسقاط الاتحاد السوفيتي، وبذلك أعلنت أمريكا نفسها حامية للعالم من هذا التهديد، ولسان حال أمريكا يردد ما ردده فرعون من قبل وهو يقول: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ غافر:26.

وتأتي مسألة الاهتمام بهذه النظريات، وضرورة دراستها بتمعُّن، وتبصير الأجيال المستجدة بها، بسبب ما خلَّفته من تأثير سلبي وخطير على ساحات الأمة المسلمة، وخصوصا على الجماعات والتيارات الإسلامية، فقد كانت نُخَب الأمة والجماعات والتيارات، مستهدفة بهذه النظريات وتطبيقاتها المختلفة، ويمكن القول بأن نسبة كبيرة من أسباب الفشل في الجماعات الإسلامية، وخصوصا في تعاملها مع فرصة التحولات، في ظل ثورات الربيع العربي، إنما جاءت كنتائج مباشرة لتلك النظريات.

كما جاءت هذه النظريات الأمنية والفكرية، كنتيجة حتمية للفلسفة والتنظير، الذي قاده كبار فلاسفة ومنظري الولايات المتحدة الأمريكية، في نهاية مرحلة الثمانينات من القرن العشرين، والذين عبروا عن مستوى الطغيان والعنجهية التي



يتميز بها التاريخ الأمريكي، وعلى رأسهم زبغنيو بريجنسكي، وصامويل هنتنجتون، وعموم تيار اليمين الأمريكي، اللذين دفعوا باتجاه حلم الإمبراطورية الأمريكية، لتحقيق هيمنتها وسيطرتها "النهائية" على العالم كما يزعمون، واستهداف المسلمين باعتبارهم يمثلون الحضارة التي يمكن أن تحول دون تحقيق الطاغوتية الأمريكية العالمية.

وبغض النظر عن الغوغائية التي حكمت النظريات السياسية والفكرية، التي سادت في تسعينيات القرن العشرين، كنظرية (نهاية التاريخ)[1]، لصاحبها فوكوياما، ونظرية (صراع الحضارات) لصامويل هنتنجتون في كتابه (صراع الحضارات) [2]، وما دعا إليه زبغنيو بريجنسكي من هيمنة أمريكية عالمية في كتابه (رقعة الشطرنج الكبرى) [3]، فإن الإدارة الأمريكية وعبر أذرعها الأمنية والاستخباراتية، مسنودة بمراكز البحوث والاستشارات، كمؤسسة راند وغيرها سعت لتحويل تلك الاطروحات إلى نظريات عسكرية وأمنية، ثم وظفتها في استراتيجيات الصراع والهيمنة، وكان النصيب الأكبر في تطبيق تلك النظريات والاستراتيجيات موجها للأمة المسلمة وساحاتها المختلفة.

أهم النظريات الأمنية والفكريَّة في ظل نظرية القطب الأمريكي:

1. نظرية العولمة
2. نظرية الإسلام السياسي
3. نظرية الاحتواء المزدوج
4. نظرية الترويع والصدمة

---

(1) فرانسيس فوكوياما، The End of History, Avon Books,NY,1992

(2) صـامويل هنتنجتون، صـدام الحضـارات إعادة صـنع النظام العـالمي، ترجمة طلعت الشـايب، Simon&Sichuster.NY.1996

(3) زبغنيو بريجنسـكي، رقعة الشـطرنج الكبرى السـيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيو اسـتراتيجيا، Basic Books.US.1997



5. نظرية التهديد الإسلامي
6. نظرية شيطنة الجهاد الإسلامي
7. نظرية تجفيف المنابع
8. نظرية إدارة الأزمات
9. نظرية إعادة بناء النظام الأمني العربي والإسلامي
10. نظرية الإدارة القطيعية والتأثير الإعلامي الواسع



وسوف أكتفي في هذا الكتاب، باستعراض نظريتين من تلكم النظريات، وهما نظرية "العولمة"، ونظرية "الإسلام السياسي"، وأترك بقية النظريات للكُتَّاب المساهمين في معركة الوعي، مع الإشارة إليها والاستشهاد بتأثيرها، في المواضع التي يلزم الاستشهاد بها؛ ومن أهم مواقع تلك الاستشهادات، استعراض نظرية إدارة الأزمات، ونظرية استراتيجيات الثورة المُضادة، الواردة ضمن المشروع التطبيقي، بعنوان: استراتيجية إدارة الصراع والتمكين في الساحات الثورية، ضمن هذا الكتاب.

النظرية الثانية: نظرية الإسلام السياسي

وسيكون استعراض هذه النظرية وفق المفردات التالية:

1- ملخص التعريف بنظرية الإسلام السياسي
2- مراحل بناء المصطلح واستقرار الأداء فيه
3- معايير نظرية الإسلام السياسي وفق الرؤية الأمريكية
4- نماذج وآثار التطبيق لنظرية الإسلام السياسي
5- تقويم تجربة حزب العدالة والتنمية التركي في ظل نظرية الإسلام السياسي.
6- خاتمة قصيرة تحدد علاقة الديموقراطية بنظرية الإسلام السياسي.

ملخص التعريف بنظرية الإسلام السياسي

يتميز مصطلح "الإسلام السياسي"، بعدم اتفاق الباحثين على تعريف محدد له، حيث يخضع هذا المصطلح لطيف من التعريفات، التي يمكن أن نحصرها بثلاثة اتجاهات فكرية ومؤسسية، إذْ يتميز كل اتجاه برؤيته الخاصة للمصطلح، وضبط معانيه وحدوده، وذلك بسبب حداثة المصطلح، وصراع وتنافس الاتجاهات في محاولاتها لاستخدامه، وهذه الاتجاهات هي:

الاتجاه الأول: هو الاتجاه العلماني الغربي، والعلماني العربي، والحكومي العربي، حيث يقع كافة هؤلاء في كفة الاتجاه المعادي للأداء الإسلامي بكل أطيافه، واستهداف الجماعات الإسلامية بحكم ريادتها لأداء الشعوب المسلمة في القرن العشرين، ويستخدم أصحاب هذا الاتجاه مصطلح "الإسلام السياسي" كستار

(1) إسناده صحيح، تخريج صحيح ابن حبان، شعيب الأرناؤوط.



لضرب الإسلام كدين وفلسفة، ويبشرون من خلال استخدامه، بفشل الجماعات الإسلامية، واستحالة تحقيقها لأي نجاح، في محاولاتها للنفاذ إلى الساحة السياسية؛ ولا نحتاج كثير جهد حتى نعرف، بأن سبب ذهاب هؤلاء لهاذ الاتجاه في التعريف، فهم يخشون تهديد مناطق النفوذ المشتركة والمتقاطعة لهم.

ومن أمثلة ونماذج هذا الاتجاه ما كتبه أوليفيه روا في كتابه (تجربة الإسلام السياسي)، والذي صدر عام 1992م، بينما صدرت ترجمته باللغة العربية، في الطبعة الثانية عام 1996م، حيث يقول في مقدمة الكتاب: (هذا الكتاب لا يتناول الإسلام بعامة، ولا حتى منزلة السياسة في الثقافة الإسلامية، فموضوعه هو الحركات "الإسلاموية" المعاصرة، أي فصائل الملتزمين الناشطين، الذي يرون في الإسلام أيدولوجية سياسية، بقدر ما يرون فيه دينا (...) إنها تلك الحركات التي حملت منذ بضعة عقود من السنين، ولا سيما خلال العقد الأخير، لواء الاحتجاج ضد الغرب واضطلعت بمناهضة الأنظمة القائمة في الشرق الأوسط) [1].

فالكاتب هنا وبوضوح تام يحدد معاييره الخاصة، التي توجب فصل الإسلام كدين، عن التطلع لممارسة السياسة في أوساط المسلمين، كما أنه يستنكر ويستكثر على الحركات الإسلامية (احتجاجها) ضد الغرب، و (مناهضتها) للأنظمة القائمة في الشرق الأوسط!

وانظر إلى المصطلح الذي نحته هذا الكاتب الفرنسي، وسار عليه العلمانيون العرب، في وصفهم للحركات الإسلامية، التي تعتني بالشأن السياسي في أوساط المسلمين، فيصفهم (بالإسلاموية)، وهو يستخدم المصطلح ليوجه طعنة مزدوجة للإسلام وللحركات الإسلامية في آن واحد.

(1) أوليفيه روا، تجربة الإسلام السياسي، الطبعة الثانية، دار الساقي، لبنان، 1969، ص 5

وكاتب آخر من العرب، يخضع لذات الاتجاه، وهو محمد سعيد العشماوي، يقول في مقدمة كتابه المعنون ب " الإسلام السياسي"، الصادر عام 1986م: (لكل أولئك فإن تسييس الدين أو تديين السياسة، لا يكون إلا عملا من أعمال الفجَّار الأشرار، أو عملا من أعمال الجهَّال غير المبصرين، لأنه يضع للانتهازية عنوانا من الدين، ويقدم للظلم تبريرا من الآيات) [1].

فهو ومن مقدمة الكتاب، يُعلن مبدأه الخاص به، ويريد أن يفرضه على الجميع، وهو تجريمه لمن يتحدث في السياسة منطلقا من الدين! ويقول في موضع آخر من الكتاب: (إن تيار تسييس الدين -بالعنف والتطرف- يستشهد دائما في هذا المجال بآيتين من القرآن الكريم ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ ... وهذا الاستشهاد خطأ وخطر، ... فهاتان الآيتان من الآيات التي تخاطب النبي ﷺ وحده، وتختص به دون غيره...) [2]. والعشماوي هنا في معرض مناقشته لقضية "السياسة"، في المجتمع المسلم، يذهب إلى نقض الأحكام الشرعية، ولا يرى ضرورة الاحتكام إليها، بدعوى أنها كانت خطابا خاصا بالنبي ﷺ، فكيف سيكون نقاشه لقضية "الإسلام السياسي" في ظل هذا التخبط والردة عن الإسلام!

وعليه فإن هذا الاتجاه في التعريف، يميل وبشدة إلى ربط مصطلح "الإسلام السياسي"، بممارسات الجماعات الإسلامية المعاصرة، ولا يتطرق أبدا إلى مناقشة علاقة الإسلام كدين ومنهج حياة بالسياسة وممارستها.

ويمكن حصر مفردات هذا التعريف بالنقاط التالية:

---

(1) محمد سعيد العشماوي، الإسلام السياسي، الطبعة الرابعة، مكتبة مدبولي الصغير، مصر، 1996، ص17

(2) المصدر السابق، ص 59سي



اتهام الجماعات الإسلامية التي تعتني بالشأن السياسي بأنها تستخدم الدين للتغطية على محاولتها الوصول إلى السلطة.

اتهام الجماعات الإسلامية بإدخال السياسة في الدين أو إدخال الدين في السياسة.

إهمال أصحاب هذا التعريف أثر العوامل البيئية السياسية القُطرية والدولية على جماعات الإسلام السياسي.

تبشير أصحاب هذا التعريف بفشل جماعات الإسلام السياسي والتحذير من خطورتها على المجتمعات المسلمة وعلى العالم.

الاتجاه الثاني: يركز هذا الاتجاه في تعريفه لمصطلح "الإسلام السياسي"، على تفكيك مفردات الخطاب الفكري والعقدي، المستخدمة في ممارسات "الإسلام السياسي"، ويحاول الدفع باتجاهات محددة من التأثير، وبالتالي السيطرة على مخرجات هذه العملية، في أوساط الجماعات الإسلامية، ويمكن وصف هذا الاتجاه بالاتجاه المؤسسي، لأنه نشأ في أوساط مراكز البحوث والدراسات الغربية، المقرَّبة من مؤسسات الحكم في الغرب، وبالذات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، والمفكرين الذي يدورون في أفلاك تلك المراكز البحثية.

حيث تأتي مؤسسة راند الأمريكية، ومؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، في مقدمة تلك المؤسسات وأخطرها، وكذلك المؤسسات البحثية العربية، المتكاملة مع المؤسسات الغربية، من حيث التزامها بالسقف العالماني في الفكر، وأهمها مركز دراسات الوحدة العربية في لبنان، والذي تأسس على أيدي القوميين العرب عام 1975م، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الذي أنشأه الدكتور عزمي بشارة في ذات الاتجاه عام 2010م، بُعيد اشتعال ثورة الشعوب العربية؛ وأتوقف

عند تقرير مؤسسة راند الشهير الذي صدر عام 2007م [1]، فهو التقرير الذي يختزل الرؤية الأمريكية، وخطة الاختراق الشاملة، التي تأمل الإدارة الأمريكية بتحقيقها في العالم الإسلامي كلِّه، حيث جاء عنوان التقرير المذكور دالًّا وبوضوح على الاستراتيجية الأمريكية، في توظيف مصطلح "الإسلام السياسي"، كأحد مسارات السيطرة، فعنوان التقرير هو: بناء شبكات إسلامية معتدلة! فهي إذن عملية تدخل مباشر وتفصيلي، في إعادة إنتاج الدين الإسلامي، والعبث بجيناته الوراثية، على مستوى المسلمين في العالم، وباستخدام شبكة من العملاء "المسلمين"، الذي أسماهم التقرير "معتدلين"، واستخدامهم في إعادة السيطرة على المجتمعات المسلمة، وإخضاعها للحملة الصليبية المستمرة، منذ قرابة قرنين من الزامن.

وبالوقوف على الجانب الذي يتعلق بمصطلح "الإسلام السياسي" في تقرير مؤسسة "راند" فيمكن ملاحظة ما يلي:

التقرير يضع كل مبادئ الإسلام التي لا ترغب أمريكا وأولياؤها بها في خانة "التطرف" و "الأصولية" و "الإرهاب"، التي يعبر المصطلح الغربي (Radicalism)، كما يضع تقرير "راند" كل ما ترغب به أمريكا، من تبديل دين الإسلام، واختراق أصوله، في خانة "الاعتدال" (Moderate)، ثم يصوغ وفق هذا المصطلح، المعايير التي تحقق خدمته، وينصب أسواق ودكاكين العمالة لمن يقبل الالتحاق ببرامجه، ويمكن الوقوف على معايير "الاعتدال" التي يوردها التقرير في البنود التالية:

تقبل "الديموقراطية" كمنهج سياسي وثقافي وبالفلسفة والمواصفات المُحددة في الغرب، ويتضمن ذلك رفض كل مبادئ الحكم والمرجعية الشرعية في الإسلام.

تقبل المرجعية القانونية التي لا تستند إلى أي نصوص شرعية في الإسلام.

---

(1) Building moderate Muslim networks / Angel Rabasa, Cheryl Benard, Lowell H. Schwartz, Peter Sickle.Published 2007 by the RAND Corporation.



تقبل مبادئ حرية المرأة وحقوق الأقليات غير المسلمة، بحسب التوصيف الغربي، ومن ضمنه إلغاء أي أحكام شرعية تميز بين الرجل والمرأة، أو أية أحكام تميز بين المسلمين وغيرهم من الأديان.

مناهضة "الإرهاب" وكل أشكال "العنف" بحسب المواصفات الغربية، وهم يقصدون إلغاء حق الشعوب المسلمة في مناهضتهم، وإيقاف عبثهم بالإسلام وأهله.

وبالتالي فهم يُحدِّدون ثلاث فئات من المسلمين يمكن أن تنطبق عليها صفات "الاعتدال"، أما الفئة الأولى فهم المتصوفة الغارقين في خرافاتهم وبدعهم، وهي الفئة المُفضلة لدى الغرب الصليبي، ثم فئة المسلمين التقليديين والملتزمين بالأداء المذهبي في فروع الفقه والغارقين في التقليد، ولا يوجد لديهم أي اعتبار لما تعانيه الأمة من انتهاك لحُرُماتها، ثم تأتي الفئة التي صنعها الغرب على عينه، وهي تلك التي نبت رموزها في لندن وباريس وواشنطن، والذين يرون في تبشير أمريكا بالديموقراطية، المخرج الأساسي لما تعانيه الأمة المسلمة، والذي يبدون استعدادا تاما للتوظيف في مُدخلات ومُخرجات الديموقراطية الأمريكية الكاذبة، كما هو الحال في تونس والمغرب هذه الأيام والحكومات العميلة، التي أنشأتها أمريكا في أفغانستان والعراق وفلسطين وغيرها.

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى الدور الأمريكي، الذي أدى إلى صناعة إحدى النماذج التطبيقية "كجماعة إسلامية"، وتنتمي إلى ساحة "الإسلام السياسي"، وهي جماعة (فتح الله غولن) التركية، والتي تم رسم مساراتها بعناية فائقة، فهي تضم بُعد التدين الصوفي، مع إضافات حديثة من حيث التنظيم والإدارة والمؤسسية، وهي تعمل في أكثر من ساحة تخصصية، كساحة التعليم والسياسة، وهي ملتزمة بمستوى عال من التنظيم، وتسعى لاختراق مؤسسات الدولة، وخصوصا المؤسسة العسكرية والأمنية، وهي تسعى للتحكم في أداء الأحزاب السياسية، وبالتالي فهي نموذج لم تر الساحة الإسلامية مثله من قبل، لكن الظروف التي فرضتها ثورة



الشعوب العربية، هي التي عجلت بإدخال جماعة فتح الله كولن، في صدام مبكر مع مؤسس وزعيم حزب العدالة التركي، الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والذي تمتع بحس عال في الصراع، والعمل بروح المكر والدهاء، وتقديم نموذج مغاير لما تريده أمريكا في ساحة الإسلام السياسي.

ولكي تتمكن أمريكا من تحديد فئة "المعتدلين" من المسلمين بشكل دقيق، فقد ذهب تقرير مؤسسة راند إلى اعتماد أحد عشر أسئلة، يتم من خلالها اعتماد صحة عقيدة "المعتدلين":

أسئلة الاختبار العقائدي الذي حددته مؤسسة راند في تصنيف "المعتدلين" في أوساط المسلمين

1. هل هذه الجماعة (أو الفرد) قامت بدعم العنف أو التسامح بشأن من يقوم يأعمال العنف؟ وإذا لم تكن تقوم بتدعيم العنف أو التسامح فيه في وقتنا الراهن، فهل قامت بدعمه أو التسامح بشأنه في الماضي؟
2. وهل تقوم بدعم حقوق الإنسان المعترف بها دولياً؟
3. وهل تقوم بعمل أي استثناءات (على سبيل المثال استثناءات تتعلق بحرية الأديان)؟
4. وهل تؤمن بأن تغيير الديانة هو حق من حقوق الأفراد؟
5. وهل تعتقد أن الدولة يجب أن تطبق مبادئ القانون الجنائي للشريعة الإسلامية وتجعلها محلاً للتنفيذ؟
6. وهل تعتقد أنها يجب أن تطبق مبادئ القانون المدني للشريعة وتجعلها محلاً للتنفيذ؟ أو هل تعتقد أنه يجب أن لا يجب أن يكون هناك خيارات خلاف الشريعة لهؤلاء الذين يفضلون أن يتم نظر الأمور الخاصة بالقانون المدني تحت نظام قانوني علماني؟
7. وهل تعتقد أن الأقليات الدينية لهم نفس حقوق المسلمين؟
8. وهل تعتقد أن الأقليات الدينية من الممكن أن يتقلد أحد من أفرادها منصب سياسي عالي في دولة بها أكثرية من المسلمين؟



9. وهل تعتقد أن الأقليات الدينية لهم الحق ومخولين لبناء وإدارة مؤسسات دينية خاصة بهم (مثال الكنائس والمعابد الصهيونية) بالبلدان التي يكون غالبية سكانها من المسلمين؟

10. وهل تقبل تطبيق النظام التشريعي (القانوني) الذي يركز على المبادىء والأسس القضائية الغير طائفية؟

11. هل تقوم هذه الجماعة أو الفرد بتدعيم الديمقراطية؟ وفي هذه الحالة، هل تعرف هذه الجماعة الديمقراطية بشكل متسع في ضوء الحقوق الفردية؟ [(1)]

ويرفد الاتجاه المؤسسي هذا، تيار واسع من المستشرقين والمفكرين والكتاب في الشؤون السياسية والفكرية والاستراتيجية، ويعتبر المستشرق اليهود البريطاني الأمريكي برنارد لويس، على رأس هؤلاء الذين سعوا إلى الاعتماد على الفلسفة والتحليل التاريخي، كمدخل أساسي للتأثير في الاتجاهات الفكرية والسياسية في أوساط المسلمين، كما استخدم لغة "حضارية" ناعمة في وصف العلاقات التاريخية، بين الأمة المسلمة والنصارى واليهود، حيث يقول في أحد أهم كتبه المعنون ب(لغة الإسلام السياسي) الذي صدر عام 1988م: (فالحضارتان الإسلامية والمسيحية ما كانتا قط متباعدتين وغريبتين واحدتهما عن الأخرى (...) لقد ترعرعت الحضارة الإسلامية أول ما ترعرعت وازدهرت في بلدان حوض المتوسط (...) وتتقاسم مع المسيحية تراثا مشتركا (...) فالفلسفة والعلم اليونانيان والوحي والشرع المسيحيان اليهوديان لهم مكانة هامة في الثقافة والتراث الإسلاميين) [(2)].

ويمكن أن نرصد الملاحظات التالية عند أصحاب هذا الاتجاه في تعريف مصطلح "الإسلام السياسي":

(1) النص الكامل لدراسة راند: بناء شبكات الاسلاميين المعتدلين،

https://raedelhamed.wordpress.com/2013/08/01/randislammotadel/

(2) برنارد لويس، لغة الإسلام السياسي، الطبعة الأولى، دار جفرا للدراسات والنشر، سوريا، 2001، 22-23



يعملون على إحلال مفاهيم السيطرة الغربية في الفكر والسياسة في العقلية المسلمة.

يحرصون على عزل مسألة الهيمنة الغربية والقمع الذي تمثله الأنظمة السياسية في المنطقة العربية عن الرؤى التي يسوّقونها.

يعزلون مفهوم تطبيق الديموقراطية في البلاد الغربية عن معطيات وإمكانات التطبيق في المنطقة العربية.

ثم يأتي الاتجاه الثالث في تعريف "الإسلام السياسي: وهو الاتجاه الذي يمثل قيادات الجماعات الإسلامية، والمفكرين والعلماء، المعنيين بتحليل ودراسة الساحة العربية وتاريخها الحديث، حيث يمكن ملاحظة عدم اتفاق فرقاء الساحة الإسلامية على تعريف محدد لمصطلح "الإسلام السياسي"، فهم يتراوحون بين فئة تلتحق بتعريف المؤسسات الغربية للمصطلح، وتوافق على جميع ما يرد فيه من أفكار وفلسفة، وخصوصا بعد نشوب ثورات الربيع العربي بنهاية عام 2010م، حيث حظيت هذه الفئة بفرص سياسية ومشاركة في الحكم، كما حدث مع حركة النهضة في تونس وكما حدث مع حزب العدالة والتنمية في المغرب عام 2011م، ويُعتبر حزب العدالة والتنمية التركي الذي تأسس عام 2001م، هو النموذج الرائد في هذا الاتجاه، والذي تسعى بقية الأحزاب السياسية في العالم العربي إلى تقليد مسيرته، حيث تماهى من حيث الفلسفة والتصورات مع الديموقراطية بتعريفها الغربي، ولكنه فارقها وناقضها في الممارسة عام 2011م، عندما تبنى مسارا واضحا في طرح رؤاه الإسلامية، وتماهيه مع مسيرة ثورة الشعوب العربية، وتحمل تبعاتها السياسية والاقتصادية والجيوسياسية.

أما الفئة الثانية من الجماعات الإسلامية في رؤيتها لمصطلح "الإسلام السياسي"، فهم طيف واسع في الساحة العربية والإسلامية، يمثل غالبيتهم جماعة الإخوان المسلمين، ثم الجماعة الإسلامية في باكستان، وبعض من الاتجاه السلفي في بلدان



مختلفة، حيث يُفرّقون بين الفلسفة التي بات يحملها مصطلح "الإسلام السياسي"، عند الغربيين وبين الممارسة العملية، والضرورة العملية التي تفرضها عليهم مسألة المشاركة السياسية، وعدم غيابهم عن الساحة، مع غضهم الطرف وعدم عنايتهم بمسألة مدى قدرة هذا الاتجاه، في إحداث تغيير حقيقي في مجال "السيادة"، في الأنظمة السياسية في ظل التحكم الغربي التام بتلك الأنظمة، وتحكُّم المرجعية العسكرية والأمنية فيها أيضا، وبالتالي فإن العلماء والمفكرين الذي ينتمون لهذه الفئة، يختلفون فيما بينهم ويتباينون بدورهم، في تعريف هذا المصطلح وحدود الممارسة وآثارها.

وأما الفئة الثالثة من الجماعات الإسلامية والمفكرين والعلماء، فهم الذي سعوا لتمحيص مصطلح "الإسلام السياسي"، من حيث الفلسفة التي بات يحتويها، ومن حيث الممارسة العملية وآثارها على الساحة الإسلامية، حيث يميل العلماء في هذه الفئة إلى التحفظ والتحذير من فلسفة المصطلح والممارسة، وأنهما يمثلان خروجا على ثوابت الدين الإسلامي، ويقودان إلى موالاة لأعداء الأمة، التي نهى الله عز وجل عنها، وأن الممارسة في ظل هذا المصطلح باتت تهدد مصالح الأمة العليا، ومن أهم العلماء في هذه الفئة الدكتور حاكم المطيري، حيث يقول في كتابه المعنون بالربيع العربي ومعركة الوعي: لقد أصبح (الإسلام السياسي الوظيفي) هو الوجه الآخر للنظام العربي الوظيفي، وقد تم دمجه فيه منذ مشروع أيزنهاور لتوظيف الإسلام، في مواجهة الشيوعية، وصار الإسلام السياسي الوظيفي، جزءا من الدولة العربية الوظيفية، فهو: يعترف بشرعيتها، ويؤمن بالدولة القطرية، التي فرضتها الحملة الصليبية وبحدودها ونظامها، ويعترف بالنظام الدولي المحتل للمنطقة، ولا يعده محتلا ولا يوجب مقاومته أصلا، ويؤكد التزامه بقراراته باسم الشرعية الدولية، ويرفض مشروع الخلافة والدولة الإسلامية ويؤكد التزامه بالديمقراطية، ويؤكد دعمه لمكافحة الإرهاب الذي يحدده الغرب، والذي يقصد به كل قوى الجهاد والمقاومة ضد المحتل الأمريكي والأوربي، واشترك في السلطة التشريعية والتنفيذية



في ظل الحملة الصليبية ودولها الوظيفية، خاصة في حقبة (كامب ديفيد)، كما في مصر وفي اليمن، وتم إشراك الإسلام السياسي الوظيفي في السلطة التشريعية في سوريا - قبل البعث - وفي مصر منذ عهد السادات وفي اليمن والمغرب والسودان والجزائر وموريتانيا والأردن والكويت والعراق والبحرين![1].

1- مراحل بناء مصطلح الإسلام السياسي واستقرار الأداء فيه

لقد مرَّت عملية بناء مصطلح "الإسلام السياسي"، التي أسهمت فيها أجهزة الأمن الغربية ومراكز بحوثهم ودراساتهم الغربية، وأوليائهم من العلمانيين في المنطقة العربية، بثلاثة مراحل، حتى وصل المصطلح إلى ما هو عليه اليوم من قناعات وممارسات، وهذه المراحل هي:

- **المرحلة الأولى**: وهي التي امتدت منذ عام 1922م حتى عام 1967م، حيث شهدت هذه المرحلة إعادة البحث في مسألة أصول الحكم في الإسلام، والتعريف بالنظام السياسي الإسلامي، من قبل مجموعة من علماء الأمة، نتيجة الزلزال السياسي الذي حدث لأمة الإسلام، بإعلان مصطفى كمال إلغاء نظام الخلافة الإسلامية عام 1924م، وقاد هذه المرحلة الشيخ المجاهد محمد رشيد رضا على إثر صدور كتابه (الخلافة) عام 1922م، وقد سبق هذه المرحلة، هجمة استشراقية واسعة، قادها عدد من المستشرقين الصليبيين واليهود، كالمستشرق أرنولد توينبي، الذي حاول التشكيك في مسألة الخلافة، من خلال أشهر كتبه المعنون "بالخلافة"، ومن تابعه من المسلمين، وفي مقدمتهم الشيخ علي عبدالرازق، في كتابه "الإسلام وأصول الحكم" الصادر عام 1925م، والذي حاول فيه تشكيك المسلمين بكل الأصول الشرعية، التي تأسس عليها وجود الأمة، وتاريخ الخلافة، كنظام سياسي

(1) حاكم المطيري، الربيع العربي ومعركة الوعي، نسـخة إلكترونية من موقع الدكتور حاكم المطيري، 2019م. 15 16.

يتولى شأنها الكُلِّي، وقد تتابعت جهود علماء الأمة في الرد على الشبهات التي أثارها كتاب علي عبدالرازق، وفي تقديم التصورات الشرعية والفكرية في موضوع الخلافة، وكان من أهم الكتب في هذا الشأن هو كتاب الشيخ محمد ضياء الدين الريس المعنون "بالنظريات السياسية في الإسلام"، والذي كتبه عام 1952م، ثم النقلة التاريخية، التي أحدثها مؤسس جماعة الإخوان المسلمين الشيخ حسن البنا، وهي نقلة في النظرية والتطبيق، في مواجهة الواقع الذي أفرزته الحملة الصليبية في العالم الإسلامي، والانتقال من طور النظريات السياسية إلى طور التطبيق العملي، عبر تربية وتنشئة جيل مؤمن بموضوع الخلافة والحكم الإسلامي، وصولا إلى كتابات المفكر الإسلامي الشهيد سيد قطب الذي عايش تأسيس المشروع الصهيوني عام 1948م وتأسيس الجمهوريات العسكرية، على إثر انقلاب العسكر في مصر عام 1952م، وما تلا ذلك من تطبيق الفكر الاشتراكي والشيوعي والبعثي، بقوة وأدوات الدولة، وخصوصا في مصر والجزائر وسوريا والعراق وغيرها، فتصدى الشهيد سيد قطب لعملية التجريف العقائدي، الذي مارسته تلك النظم والأحزاب الشيوعية والبعثية التي تعمل في ظلها، فقاد عملية استعادة المصطلحات العقائدية، التي توجب الاحتكام الكامل والتام للأحكام الشرعية في الإسلام، سواء في شؤون السياسة أو جميع شؤون الحياة؛ وإن أهم ما نلاحظه في هذه الفترة، هي عملية العودة إلى الأصول العقائدية والفقهية، التي حكمت الأداء السياسي في الأمة، وإحيائها في عقول ونفس الأجيال المستجدة، كرد على عملية غياب النظام السياسي الإسلامي المتمثل في الخلافة، ثم قيادة علماء تلك المرحلة التصدي لعمليات إحلال البديل العقائدي، المتمثل في الفكر الشيوعي والبعثي والقومي.

- **المرحلة الثانية**: وهي التي امتدت من نهاية ستينيات القرن العشرين إلى عام 1990م، حيث بدأت بهزيمة النظام العربي أمام يهود عام 1967م، وبموت طاغية مصر جمال عبدالناصر، واستلام أنور السادات الحكم العسكري فيها، حيث يمكن تمييز عوامل أساسية ساعدت على بلورة "الرؤية الدعوية والفكرية والسياسية"

الجديدة في أوساط الجماعات الإسلامية، وخصوصا جماعة الإخوان المسلمين والجماعات السلفية، وخاصة التي نشأت وفق اجتهاد الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق في الخليج، ومن أهم تلك العوامل العامل الدولي واشتداد مرحلة الحرب الباردة بين المعسكر الغربي بقيادة أمريكا، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، وحاجة أمريكا لفسح المجال للحراك الإسلامي، في مواجهة التهديد العقائدي والأمني الذي كانت تفرضه الشيوعية العالمية، وهو ما انعكس في فسح أغلب الحكومات العربية للحركات الإسلامية، وخاصة حركة الإخوان المسلمين، والحركة السلفية وبالذات في مصر والسعودية ودول الخليج، فقد جاء الفسح للجماعات الإسلامية بالعمل في المنطقة متساوقا مع هدف القوى الغربية، وإذا أضفنا عامل خروج قيادات الإخوان المسلمين من السجون في مصر 1973م، وتأثير عقدين من السجون عليهم، فقد قادهم ذلك إلى عملية ضبط ذاتي، في الوسط الدعوي الذي أعادوا تأسيسه، حيث يمكن ملاحظة تراجع بعد المشروع الإسلامي الجامع، في إدارة شؤون التنظيمات الإسلامية، واعتمادهم على البعد الوطني والقُطري في رسم مصالح واعتبارات العمل الدعوي، حرصا على علاقة التنظيمات بالمنظومات الحكامة في المنطقة، سواء المَلَكية منها أو العسكرية، وقد انعكس هذا بدوره على التصورات السياسية، للتيارات الإسلامية، وآليات إدارة الشأن السياسي، على المستوى الشعبي، وخصوصا عندما فسحت الأنظمة السياسية في المنطقة للنشاط الطلابي في الجامعات، ثم فتحت في مراحل تالية لبؤر "التنفس السياسي الديموقراطي"، في كل من لبنان، والكويت، والأردن، واندفاع تنظيمات الإخوان للالتحاق بالأداء السياسي في تلك البلدان، وتحقيق بعض النجاحات الجزئية، التي فتحت الباب واسعا للآمال العراض بتحقيق الإصلاح السياسي في البلدان العربية، دون الاضطرار إلى الصراع السياسي والعقائدي، والطمع في التأثير الإيجابي على الواقع السياسي للأنظمة التي تحكم الأمة، وتجاوز الحقائق التاريخية والسياسية التي قامت عليها تلك الأنظمة، من تأسيس قادة الحملة الصليبية لتلك



الأنظمة، ومن سلب قرارها السياسي عبر منحها السلطة المُجرَّدة؛ وبذلك وُلدت رواية جديدة في أوساط التيار الإسلامي، حول طبيعة النُّظُم السياسية في المنطقة العربية، وخصوصا المَلَكية منها، والطمع في "إصلاحها"، وإهالة التراب على تاريخها ونشأتها المعروفة بأيدي الصليبية العالمية، ومنه على سبيل المثال ما ذكره الشيخ يوسف القرضاوي – دون إنقاص من فضله وعلمه- في كتاب أولويات الحركة الإسلامية الذي صدر في نهاية الثمانينات من القرن العشرين حيث يقول فيه: (ولو هيأ الله لهؤلاء الحكام من يشرح لهم الإسلام الحق، متكاملا بلا تجزئة، مصفى بلا ابتداع، ميسرا بلا تعسير (...) لو هيأ الله لهم ذلك، وانشرحت لهم صدورهم لتغيَّروا، وتغيرت مواقفهم -كليا أو جزئيا- من الإسلام ودعوته، فما الحكام إلا بشر مثلنا)[1].

وأهم ما نلاحظه في هذا العامل، وقوع قيادات الجماعات الإسلامية في أسر مصطلح "المشاركة السياسية"، وفق متطلبات الهيمنة الأمريكية والغربية على المنطقة، ووفق الهوامش التي سوف يتيحها الحكام العرب، دون حسم الجدل حول حجم المفاسد المتحققة في هذه المشاركة من الناحية الاستراتيجية، فقد كان من الواضح بأن ما تم ترويجه حول الفوائد المتحققة من المشاركة السياسية، يصطدم بحقائق كُبرى، تتمثل في مرجعية الأجهزة الأمنية، وسيطرتها المُطلقة على جميع مفاصل الأداء السياسي الشكلي في تلك الدول، وأن الهدف النهائي من المشاركة السياسية عند الأنظمة وعند أوليائهم، إنما هو إعادة إنتاج وتقديم الأنظمة المُفسدة في ثوب جديد موشًّى بالمشاركة السياسية.

ثم جاء عامل آخر لا يقل خطورة عن العوامل المذكورة سابقا، أسهم بدوره مساهمة كبيرة في الزج بالجماعات الإسلامية أو بجماعات "الإسلام السياسي"، إلى الخلاصات الفكرية والممارسة السياسية، التي انتهوا إليها سواء في مصر أو الأردن أو لبنان وغيرها، وهذا العامل يتمثل في "الشراكة" التي تم نسجها بين بعض شرائح العلمانيين العرب، وقيادات الجماعات الإسلامية وخصوصا جماعة الإخوان

---

(1) يوسف القرضاوي، أولويات الحركة الإسلامية، في المرحلة القادمة، نسخة الكترونية من موقع المؤلف، 1990، 200.



المسلمين، ويمكن أن نؤرخ لهذه الشراكة بالعام 1994م، والذي تم فيه تأسيس ما سُمِّي ب (المؤتمر القومي الإسلامي) في لبنان، كفكرة منبعثة من القوميين العرب، تحت إشراف القومي العتيد خير الدين حسيب ومركزه (مركز دراسات الوحدة العربية)، الذي تأسس بدوره عام 1975م، والذي سعى من خلاله للتقارب مع قيادات الجماعات الإسلامية، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين، حيث أثمر ذلك التقارب تأثيرا في التصورات الفكرية والسياسية عند الإسلاميين، والذي يُشير إليه الدكتور يوسف القرضاوي إشارة عارضة في كتابه: مستقبل الأصولية الإسلامية فيقول: (ومن المعروف المؤكد اليوم: أن الإخوان بعد الخمسينيات طلقوا العنف تماما، ونهجوا نهج التغيير الفكري والتربوي والحضاري (...) وغلب خط الوسطية والاعتدال عليهم... وقد تجلى ذلك في البيان الذي أصدروه عن المرأة والتعددية منذ سنوات قليلة..) إلى أن يقول: (هذا التيار، اليوم -تيار الوسطية- يتعاون مع المعتدلين من القوميين [1]، وقد كوَّنوا معنا "المؤتمر القومي الإسلامي"، وقد قَبِلَ (يقصد تيار الإخوان) المشاركة في الحكم في دولة غير خالصة للإسلام كما في الأردن واليمن، وفي دولة علمانية خالصة، بل عريقة في العلمانية كما في تجربة "حزب الرفاه" في تركيا) [2].

وبغض النظر عن أهمية الحوار مع المخالفين أيا كان توجههم من الفوائد والتأثير الإيجابي، فهو أحد أهم وسائل الدعوة والتأثير، لكن الذي يعنيني في هذه الدائرة من البحث، هي مسألة التأثير العكسي، الذي أنتجه التلاقح الإسلامي العلماني، على قادة التفكير والرأي في الوسط الإسلامي، فأنتج من ضمن ما أنتج مصطلحات سياسية وفكرية مطلقة كمصطلح (الاعتدال moderate) الذي يقع ميزانه بيد مراكز البحوث الأمريكية كمركز (راند)، فهم يعنون به ترك (التطرف والأصولية

---

(1) غفر الله للشيخ القرضاوي فإن استعراض أسماء المشاركين يدل على أنهم من عتاة العلمانية والنصارى العرب.

(2) يوسف القرضاوي، مستقبل الأصولية الإسلامية، الطبعة الثالثة، المكتب الإسلامي، لبنان، 1998، ص 92-91



Fundamentalism) والذي يخضع لمواصفاتهم بدوره، ومصطلح (المشاركة السياسية Political Participation)، والذي لا يُغيِّر من حقائق الأنظمة السياسية القائمة، بل يبقيها على فسادها وسرقتها للثروات وخضوعها للسيطرة الصليبية، إلى غير ذلك من المصطلحات، والتي قادت بمجملها إلى إعادة إنتاج الأنظمة العربية وإسباغ الشرعية (الإسلامية الحركيّة)، عليها دون أن تستفيد الشعوب المسلمة والأمة المسلمة شيئا، لأن تلك الأنظمة ما هي إلا صناعة أوروبية وأمريكية خالصة مَلَكية كانت أم عسكرية، وبالتالي خرج الإسلاميون بيد تقبض الريح، وخرج العلمانيون وأسيادهم الأمريكان والأوروبيون بزيادة معدل السيطرة والتمكين في بلاد المسلمين.

- **المرحلة الثالثة**: وهي التي امتدت لعقدين من الزمن منذ عام 1990م إلى 2010م، وهي تمثل المرحلة الأخطر، التي تمكَّن فيها أعداء الداخل والخارج من استثمار ما تمَّ زرعه وترويجه، حول مصطلح "الإسلام السياسي" والمصطلحات المتعلقة به، فقد خضعت هذه المرحلة لحاجة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، لإعادة بناء النظام العالمي، عبر سيطرة ما سُمِّيَ بالقطب الأوحد، والتطلع لملء الفراغ الذي خلَّفه سقوط الاتحاد السوفيتي، وحاجة المنظومة الغربية لاستخدام الفضاء الحيوي والعالمي للأمة المسلمة، كأحد أهم أدوات السيطرة، واستخدام ذلك الفضاء في تجريب مختلف نظريات السيطرة والهيمنة العالمية، ويمكن رصد لحظة التحول التاريخية الخطرة والتي تجاوز فيها بعض قادة الإسلاميين أخطر قيد عقائدي، في مسألة حُرمة التعاون مع الكُفار، المُؤدي بدروه إلى موالاة أهل الكتاب (اليهود والنصارى)، وذلك عندما تواصلت قيادات جناح الإخوان المسلمين الكويتيين بالأمريكان عام 1990م، وهو العام الذي حدثت فيه تمثيلية غزو النظام العراقي للكويت وتشريد أهلها منها، ومجيء الأمريكان كمحررين ورافعي لواء العدالة! ففي ذلك الوقت بدأ اتصال جناح الإخوان المسلمين الكويتيين بالحكومة الأمريكية، تحت مبرّر غزو بلادهم، وهو ما فتح الباب لتعاون أطراف تالية من الإخوان مع الحكومة

الأمريكية، ثم جاءت هجرة عدد كبير من قيادات الجماعات الإسلامية، سواء من الإخوان أو بعض السلفيين والجهاديين كالجماعة الإسلامية المصرية إلى أوروبا، واستقرارهم في بريطانيا وفرنسا على وجه الخصوص، مع العلم بأن البلاد التي جاءت منها تلك القيادات شملت أغلب بلدان العالم العربي؛ وفي ظل سعيهم للحصول على الإقامة الدائمة، جرت عمليات تواصل منتظمة بينهم وبين وزارة الداخلية البريطانية، تمهيدا لحصولهم على الجنسية البريطانية؛ وقد خضع طيف واسع من تلك القيادات لجلسات مطوَّلة مع ضباط الداخلية البريطانية، امتدت لسنوات كما أخبرني بذلك عدد من تلك القيادات، وكان تركيز الأسئلة الموجهة من ضباط الداخلية البريطانية لهم، ترتكز على المسألة السياسية في منطقة الشرق الأوسط، والبلدان التي أتت منها تلك القيادات، وكانت الأسئلة تدور عن تصوراتهم السياسية، في مسائل مختلفة كالمشاركة السياسية، ومواقفهم من مختلف حكومات الشرق الأوسط، وموقفهم من المصالح الغربية في المنطقة، وخصوصا من الثروة والاقتصاد والعلاقات الدولية، وموقفهم من المرأة، ومن العلمانيين، ومن تطبيق الشريعة، ومن استخدام "العنف" والجهاد؛ وبحكم أن تلك اللقاءات لم تكن في أجواء طبيعية ومتكافئة، بل هي أشبه بحوار الإذعان، واستغلال حاجة المستجوبين للجوء السياسي، والحصول على الجنسية البريطانية أو الفرنسية أو الأمريكية، فقد مضت الأمور إلى مرحلة أشبه بغسيل مخ وصناعة عقول أولئك القادة.

ثم جاءت مرحلة الاستثمار الأمثل لذلك التمهيد، في إعادة إنتاج قيادات الجماعات الإسلامية في الغرب، عندما حان أوان تجديد الاحتلال العسكري الأمريكي للبلاد المسلمة، والذي بدأ بأفغانستان عام 2001م ثم بالعراق عام 2003م، وبما أن ساحات المسلمين قد دخلت في مرحلة التململ ورفض الهيمنة الغربية والشرقية، التي تمثَّلت في الجهاد الأفغاني ضد الروس، والجهاد الفلسطيني ضد الصهاينة، وغيره من الأداء الجهادي في الأمة، فقد احتاج الأمريكان إلى أدوات وظيفية، لاستخدامها في عملية إعادة الاحتلال، وتجميل وجهه القبيح، وللأسف فقد كان أسرى مصطلح "الإسلام السياسي" على أتم استعداد لأداء المهمة، شعروا بها أم لم

يشعروا، فقد بدأ التوظيف في أفغانستان قبيل الغزو العسكري الأمريكي، حيث باشرت المخابرات الأمريكية التواصل مع كل ألوان الطيف في (التيارات الإسلامية)، بغية اكتشاف إمكانية التوظيف والتعاون، فكان سقوط رموز الجهاد الأفغاني السابق، والذين لم يكونوا ليتعاونوا مع الأمريكان لولا الإشارات الخضراء، التي حصلوا عليها من قيادات الجماعات الإسلامية، في المنطقة العربية، بدليل ما رآه العالم كله من تعاون جناح الإخوان المسلمين في العراق مع الأمريكان، قبيل وأثناء الغزو العسكري لبغداد عام 2003م، ثم دخولهم في ما سُميَ "بالعملية السياسية"، لشرعنة الاحتلال الأمريكي والإيراني المزدوج، والأخطر من ذلك هو الصمت المريب، الذي لاذت به قيادات الإخوان المسلمين في مصر، وعلى المستوى العالمي تجاه هذا التطور الخطير.

وبالرُّغم مما أصاب التجارب "الديموقراطية" في العالم الإسلامي من جمود، والتي تمثلت في تجربة الجماعة الإسلامية في باكستان، وتجربة جماعة نجم الدين أربكان في تركيا، وتجربة الحزب الإسلامي الماليزي، وهي التجارب التي كانت تحظى بظروف أفضل نسبيا من التجارب في المنطقة العربية، بقي المُسوّقون لنظرية "الإسلام السياسي" في العالم العربي، سادرين في غيهم ومبشرين بتجاربهم، في مصر والأردن والكويت والمغرب والجزائر واليمن.

2- معايير نظرية الإسلام السياسي وفق الرؤية الأمريكية

يمكن من خلال تتبع أداء المؤسسات الأمريكية البحثية والأمنية، ومن خلال التطبيق الميداني في ساحات المسلمين المختلفة، أن نحدد المعايير الأساسية التالية في الرؤية الأمريكية للممارسات المقبولة، في المجال التطبيقي لمصطلح "الإسلام السياسي":

- **المعيار الأول:** أن تقبل الجماعات التي تريد الانخراط في ساحة "الإسلام السياسي" بمفهوم "منح السلطة"، و "المشاركة السياسية"، الذي يتفضل به الغرب الصليبي لهذه الجماعة أو تلك، وفق الهامش الذي يمنحه النظام السياسي الحاكم،

مَلَكيًّا كان أو عسكريا في العالم العربي والإسلامي، مع ضرورة الوقوف عند حدود الهامش المرسوم وعدم المساس به.

- **المعيار الثاني**: عدم مساس المُعترَف بهم، وعدم العبث بأسس النظام السياسي القائم، سواء كان ملكيًّا أم عسكريا، وإنما يمكنهم العمل على هامشه، عبر بضعة وزراء أو رئيس وزراء في أحسن الأحوال وبضعة مقاعد في "البرلمان".

- **المعيار الثالث**: عدم المساس بأخطر ركيزتين للنظم القائمة في بلاد العرب والمسلمين، وهما الركيزة العسكرية والركيزة الأمنية، وعدم مناقشة التفاصيل والأسرار التي تتعلق بهما من حيث مرجعيتهما للغرب الصليبي ومن حيث الميزانيات المخصصة لهما.

- **المعيار الرابع**: عدم اقتراب المنخرطين في ممارسة "الإسلام السياسي" من مسألة "السيادة" في النظام السياسي لا مناقشة ولا تطبيقا، وغض النظر تماما عن التعويق الخطير الذي تعاني منه النظم السياسية في هذه القضية الحيوية.

- **المعيار الخامس**: القبول التام بالمرجعية الدولية، والنظام الإقليمي، وتصرفاتهما، وعدم الاعتراض عليهما، وضرورة التصديق على كل القرارات التي تخرج من هاتين المرجعيتين، والاكتفاء بالنقد الخجول فقط.

- **المعيار السادس**: عدم مناقشة القضايا التي تخص الثروة في البلد المعني، وطرق التصرف بها من قبل النظام السياسي القائم، وكل ما يتعلق بالثروة من علاقات دولية واقتصادية.

- **المعيار السابع**: الرضا التام بالمراوحة، بين الموالاة والمعارضة، في النظام السياسي، وسهولة الانتقال بينهما، والقبول بكل ما تفرزه الممارسة السياسية من آثار سلبية وانهيارات اقتصادية واجتماعية، ولعب الأدوار اللازمة لغش المجتمعات وتزيين النظام السياسي في عيون الشعب.

- **المعيار الثامن**: الرضا التام والتعاون مع ألوان الطيف السياسي، وخصوصا الوجه العلماني منه، وإجازة كل مخرجاته التي تناقض الدين الإسلامي.



- **المعيار التاسع**: عزل الدين الإسلامي عن الممارسة السياسية، والاحتكام إلى مبادئ الديموقراطية احتكاما كاملا، دون أية استثناءات تنتمي إلى المرجعيات العقائدية في الإسلام.
- **المعيار العاشر**: اعتماد السقف الوطني، ومعايير النظام السياسي القائم وتاريخه في الحراك السياسي، سواء كان النظام السياسي مَلَكِيًّا أم عسكريا [1].

3- نماذج و آثار التطبيق لنظرية الإسلام السياسي

وقبل أن نستعرض نماذج وآثار التطبيق لنظرية "الإسلام السياسي" في مختلف ساحات الأمة المسلمة، ينبغي أن نتوقف على الأهداف التي تمحورت عليها عملية توظيف الجماعات والتيارات والرموز الإسلامية، ضمن متطلبات نظرية "الإسلام السياسي" في المفهوم الغربي، والأمريكي منه خصوصا، والتي يمكننا رؤيتها في القائمة التالية:

الهدف الأول: إعادة إنتاج أفكار ومبادئ الجماعات الإسلامية، سواء في الفلسفة أو الأهداف التي تحملها الجماعات المُستهدفة.

الهدف الثاني: تشجيع الجماعات الإسلامية المُستهدفة، لكي تدخل تحت تعريف "الاعتدال"، والالتقاء مع الرؤية الأمريكية والغربية في المنطقة العربية والإسلامية، وإبعادها عن أي أهداف تستهدف التغيير الحقيقي والتاريخي في ساحات الأمة المسلمة، بحيث تُغلق تلك الجماعات باب الجهاد والثورة في التغيير إغلاقا نهائيا.

الهدف الثالث: إعادة إنتاج المنظومات الحاكمة في المنطقة العربية والإسلامية، من أنظمة مَلَكيّة وعسكرية، عبر تسويق الوهم للجماعات والشعوب، بأن هذه النُّظُم ذاهبة إلى تطبيق الديموقراطية والانفتاح.

الهدف الرابع: محاصرة كل الجماعات والتيارات في الساحة الإسلامية، التي تدعو إلى التغيير الشامل، ومواجهة الطغيان الواقع على شعوب الأمة من قبل

---

(1) انظر بحث: دعم الديموقراطية في الشرق الأوسط، مارينا أوتاوي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي،2008.



النظام العالمي والإقليمي والقُطري، بل واستخدام "المعتدلين" في تفكيك خطر "المتشددين".

وسوف أستعرض فيما يلي نماذج وآثار التطبيق لنظرية "الإسلام السياسي" في مختلف الساحات:

- إن أخطر الآثار التطبيقية لنظرية "الإسلام السياسي"، والتي حملت الفلسفة والتعريف الأمريكي، أنها قادت إلى انهيارات متدرجة وطويلة المدى في جميع ساحات الجماعات الإسلامية، وخصوصا ساحة جماعة الإخوان المسلمين، حيث تمثلت الانهيارات، في التوافق والاقتراب المتدرج من الرؤية الأمريكية في نظرية "الإسلام السياسي"، حتى أصبح أغلب قادة هذه الجماعة على قناعة تامة، بأن الإدارة الأمريكية ماضية نحو فرض رؤاها في تطبيق "الديموقراطية"، في منطقة الشرق الأوسط، وأنه يمكن الاعتماد على وعودها في هذا المجال، ومعه مجال حقوق الإنسان، بل واستقرت القناعات لديهم بأن النُّظُم الملكية والعسكرية في المنطقة العربية، مضطرة حتما للاستجابة للضغوط الأمريكية في هذا المجال، حتى أصبح أولئك القادة يعوِّلون على "السقوف الوطنية" في البلدان المختلفة، ويبنون تصوراتهم ومستقبلهم ومستقبل شعوبهم على الهوامش السياسية التي سوف يمنحها الملوك والعسكر العرب، من عسكر اليمن، إلى عسكر الجزائر، وعسكر مصر، ومن ملك المغرب، والأردن، إلى ملوك السعودية، وأمراء الخليج، إلى الدرجة التي كان فيها أعضاء "برلمان" علي عبدالله صالح في اليمن، من قيادات التجمع اليمني للإصلاح يتبادلون الزيارات والتفاهمات مع أعضاء الكونجرس الأمريكي كممارسة طبيعة؛ فلما حان أوان البدء بالحملة العسكرية الأمريكية الجديدة عام 2001م وجد أولئك "القادة" من الإسلاميين أنفسهم متماهين مع تلك الحملة بشكل أو بآخر، بل وصل ببعضهم أن يكونوا أدوات لشرعنة الاحتلال العسكري كما حدث في العراق وأفغانستان.



- ومن الآثار الخطيرة لسيطرة فلسفة نظرية "الإسلام السياسي"، هو ما انعكس على قيادات الجماعات الإسلامية من تخبط وفشل في قراءة أبعاد ثورة الشعوب العربية في أواخر عام 2010م، التي اشتعلت في تونس ثم انداحت لكي تشمل أربعة دول أخرى، ولكي تطيح بأكبر رؤوس القمع العربي، فقد تعاملت تلك القيادات - إذا استبعدنا التعاون والتوظيف - بحسن نية وبلاهة كاملة مع النظام الغربي الأمريكي والأوروبي، ومع نظام القمع العربي في إدارة الساحات الثورية، كما حدث في مصر، واليمن، وتونس، وسوريا، وليبيا، حيث تفاعلت تلك القيادات إيجابيا مع المساعي الأوروبية والأمريكية في جميع الساحات الثوريَّة، كما صدقت مساعي النُّظم العربية وخاصة نُظُم الخليج في عنايتها بالساحات الثورية العربية، حتى تمكنت أمريكا وأوروبا وأولياهم العرب من اختراق الساحات الثورية، عبر المبعوثين الدوليين ووعود المؤتمرات، وعبر منظومة الاتحاد الأوروبي والزيارات المكوكية التي كانت تقوم بها نائبة رئيسة الاتحاد الأوروبي (كاترين آشتون) لمصر، والوعود الكاذبة التي كانت تبذلها للحكومة الثورية في مصر، حتى تمكنت الأدوات الاستخباراتية من الانقضاض على الساحة الثورية المصرية عبر الانقلاب العسكري، والذي سارعت القوى الغربية ومنظومة القمع العربي للاعتراف به منذ يومه الأول، وكذلك الاختراق المبكر الذي قامت به حكومات الخليج في اليمن بما سُمِّي "بالمبادرة الخليجية"، واختراق الساحة الليبية عبر "اتفاق الصخيرات"، واختراق الساحة السورية عبر تشكيل أول تجمع سياسي باسم "الائتلاف الوطني"، وعبر الوعود التي بذلتها فرنسا لحركة النهضة في تونس، حتى تمكن أقطاب النظام الأمني والعلماني في تونس من السيطرة على المشهد السياسي.

- ومن الآثار والنتائج الخطيرة لتطبيق فلسفة الإسلام السياسي، أن المشاركة السياسية كانت ولا زالت، تعني المشاركة في غش الشعوب والأمة، عبر تبييض وجوه أنظمة القمع العربي الكالحة، ومع ما حاولته قيادات الإخوان المسلمين من التبشير بنظرية الإسلام السياسي، والقول بأن "المشاركة السياسية" تغلب فيها كفة المصالح

المتحققة على المفاسد، لكن الحقيقة أنه لم تُبذل جهودا علمية كافية للتحقق من هذه الفرضية، وإنما أُخذت كمُسَلَّمة، بينما المفاسد هائلة وواضحة كالشمس، وإلا فما الذي جعل الشعوب العربية تثور على سدنة هذه النظم، وفي أكثر من مكان، إلا لتحقق عوامل الفساد الكاملة في ممارسات النظم الحاكمة، وانتفاء أي أمل في إصلاحها، فلم تكن عملية التبشير بأن هذه المشاركة سوف تقود إلى حل المشكلات المستعصية في ظل أنظمة القمع إلا جري وراء السراب، ويعلم المشاركون في المغرب قبل غيرهم، بأن النظام الملَكي في المغرب مُقفل بأقفال تاريخية، منذ أن احتلت فرنسا المغرب وعينت "ملوكه"، وجعلت المرجعية الأمنية التي يُطلق عليها المغاربة "المخزن" هي المسيطرة على كل تفاصيل الحكم، وأنه في ظل دول فاقدة للسيادة ومُسيَّرة من قبل أعداء الأمة لا يمكن أن يعمل فيها أي برنامج إصلاحي، سواء في مجال الاقتصاد بكل ساحاته أو مجال التعليم أو مجال القانون إلى غير ذلك من المجالات، وأن التوظيف الحقيقي "للديموقراطية" في المغرب وفسح المجال للإسلاميين بالمشاركة السياسية، إنما جاءت في لحظة حرجة، وهي بدء ثورة الشعوب العربية على نظم القمع العربي، فتم فسح هامش محدود لهؤلاء المشاركين، كي يُغَطوا على عورات النظام الملكي، ويقوموا بعملية امتصاص مرحلي لغضبة الشعب.

- ومن الآثار الخطيرة لسيطرة فلسفة نظرية "الإسلام السياسي"، سقوط القيادات السياسية والفكرية في سُلَّم التنازلات، التي لا قاع لها في تعاملهم مع المنظومة الغربية وأوليائها في المنطقة، من نظم القمع العربي والتجمعات العلمانية، حيث تجاوب أولئك مع مسألة استبعاد مرتكزات الصراع العقائدي، من أجندتهم، حتى أنه لم يعُد لديهم ما يثبتون عليه من مرتكزات الصراع العقائدي التي يقررها الشرع الإسلامي، سواء في العلاقات الدولية والحذر من اليهود والنصارى والمشركين، بل إنهم يسعون في طلب رضاهم وخطب ودهم، ولا يرون ضرورة للالتزام بالقواعد الشرعية في الولاء والبراء، ولا لحقوق الأمة ولا للاعتصام بحبل الله عز وجل في مواجهة الأنظمة الطاغوتية العالمية، ولا يرون حاجة للحديث عن الخلافة كنظام



سياسي شرعي جامع للأمة، كما فعل أصحاب النبي ﷺ والأمة من بعدهم، ولمدة ألف وثلاثمائة عام، بل ويرون ضرورة التخلص من مفهوم الجهاد وعدم الحاجة إليه في هذا العصر، إلى غير ذلك من الثوابت؛ فأصبح أداؤهم خاضعا لمتغيرات و "إكراهات" السياسة كما يحلو لهم أن يطلقوا عليها.

- ومن الآثار الخطيرة لسيطرة فلسفة نظرية "الإسلام السياسي"، على قيادات وعلماء ومفكري الجماعات الإسلامية، أنهم ونتيجة لاستغراقهم في الأحلام الكاذبة التي حملتها نظرية الإسلام السياسي، ومنها الانغلاق في السقف الوطني، أنهم تركوا إحدى أخطر المهام الدقيقة، وهي مهمة التجديد والاجتهاد، والنظر في النوازل الكبرى التي تهدد الأمة، في الشأن السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي والقانوني وغيرها من الشؤون، بل كانوا في حالة انتظار حتى تبيض وعود الديموقراطية الأمريكية ذهبا، في بلدان العالم العربي، خاصة وأن الارتباطات التي خضعوا لها في ظل الاستقطاب الذي لعبه نظام القمع العربي، في الخليج وغيره قد جعلت اهتمامهم ينصب على المشاريع الاقتصادية والإعلامية، والتي تدور حول "الجماعة" ورموزها، فلم تكن معاناة الأمة وشعوبها تقع في مشاريعهم الحقيقية، إلا بالقدر الذي يرفع الحرج عنهم.

- ومن الغش والخداع الذي سوَّقته نظرية "الإسلام السياسي" لدى شعوب الأمة، أنها بشَّرت "بالديموقراطية" كحتمية ومخرج نهائي لحراكها، في ظل نظرية الإسلام السياسي، وتجاوزت وتجاهلت الموانع والعوامل، التي تحول حيلولة تامة دون تطبيق "الديموقراطية" المزعومة، فلا "ديموقراطية" الملوك والعسكر العرب هي الديموقراطية التي تُطبق في الغرب، ولا ملوك وعسكر العرب ولا أسيادهم في الغرب يسعون لذلك، وإنما هي ملهاة إعلامية وسياسية، لتمرير الوقت وخداع الشعوب، وإعادة إنتاج أنظمة القمع العربي.



4- تقويم تجربة حزب العدالة والتنمية التركي في ظل نظرية الإسلام السياسي.

وتأتي هذه الوقفة المستحقة والواجبة في تقويم تجربة حزب العدالة والتنمية التركي، بسبب أنها كانت ولا تزال المُلهم العملي والتطبيقي لتجربة "الإسلام السياسي"، والتي حققت قفزات من النجاح غير مسبوقة، مقارنة بالتجارب التي جاءت في سياق متقدم عليها، أو متساوق معها، كتجربة الجماعة الإسلامية في باكستان، وتجربة محاضير محمد في ماليزيا؛ وسوف أستعرض هذه التجربة وفق المراحل المفصلية والتاريخ الذي مرَّت به، فهي خير شاهد ومؤشر على حقيقة الموقف، والأرضية التي يقف عليها حزب العدالة والتنمية في تركيا في وقته الراهن.

- يمكننا تقسيم المراحل التاريخية والسياسية التي مرَّ بها حزب العدالة والتنمية التركي إلى خمس مراحل أساسية:

أما **المرحلة الأولى**: فهي مرحلة ما قبل التأسيس، أي قبل عام 2001م، حيث لا يمكن فصل تاريخ هذا الحزب عن تاريخ مؤسسيه، وعلى رأسهم السيد رجب طيب أردوغان، فهم ثمرة أهم المدارس والجماعات الإسلامية، في تاريخ تركيا الحديث، وهي جماعة البروفيسور نجم الدين أربكان رحمه الله تعالى، منذ سبعينيات القرن العشرين، وأصبحوا خبراء في الساحة التركية ومعضلاتها السياسية والتنموية وعلاقاتها الخارجية، فهي الساحة الأولى التي تمت فيها إعادة صياغة واقع الأمة المسلمة السياسي، منذ سيطرة الغرب الصليبي على قلب الأمة المسلمة، ويُعتبر السيد رجب طيب أردوغان القائد الوريث لزعامة نجم الدين أربكان، وذلك منذ فوزه برئاسة بلدية إسطنبول في الفترة من 1994م إلى 1998م، واشتراكه في إدارة الأزمات الكبرى التي ضربت جماعة نجم الدين أربكان، والساحة السياسية التركية، وخصوصا الانقلابات العسكرية التي جرت في الأعوام 1980م بقيادة الجنرال كنعان إيفرين، ثم انقلاب عام 1997م، وعزل أردوغان من منصبه نتيجة صدور حكم عليه



بالتحريض على الكراهية الدينية عام 1998م، وصولا إلى صدور حكم بحل حزب الفضيلة بقيادة نجم الدين أربكان عام 2000م، حيث يمكن استنباط الدرس التاريخي الأساسي، الذي خرج به أردوغان وأصحابه من هذه المرحلة، وهو انتهاء مرحلة تجربة أربكان، واستحالة الاستمرار في استخدام نفس أدوات "اللعبة السياسية" في ظل التمكن والهيمنة، التي تتمتع بها المرجعية العلمانية والعسكرية في تركيا، والتي وضعها الصليبيون قبل قرن كامل، لضمان عدم عودة تركيا لسيادتها السياسية ودينها مجددا.

و**المرحلة الثانية**: هي مرحلة الخروج من عباءة نجم الدين أربكان، وتأسيس حزب العدالة والتنمية في 14 أغسطس 2001م، وقد امتدت هذه المرحلة من عام 2002 إلى عام 2006م، ففي هذه المرحلة استجاب مؤسسو الحزب لكل متطلبات نظرية "الإسلام السياسي"، وفق المعايير الأمريكية والغربية، ولم يُثبتوا أي مظهر أو رمزية من رموز الانتماء الإسلامي، فتبنوا الفكر العلماني الأتاتوركي، والفلسفة الليبرالية في السياسة والاقتصاد، حتى فازوا في انتخابات عام 2002م، بشكل أتاح لهم الانفراد بالحكم دون الاضطرار إلى تشكيل الحكومات الائتلافية، فقد شهدت هذه المرحلة التزاما تاما بمعايير "الإسلام السياسي" الأمريكية في الداخل والخارج التركي، وأرضى المرجعية الحقيقية لمنطقة الشرق الأوسط، وهي مرجعية الكيان الصهيوني، حيث قام رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان عام 2005م بزيارة رسمية للكيان الصهيوني، قابل فيها السفاح أريل شارون، وسجل زيارة لمتحف (الهولوكوست)، أو المحرقة التي يدعيها اليهود، ووضع إكليلا من الزهور على رمز المحرقة تلك، كما أبدى حزب العدالة والتنمية حرصا كبيرا على الوفاء بمعايير إلحاق تركيا بالاتحاد الأوروبي.

وهنا يثور السؤال الكبير: هل كان التزام حزب العدالة والتنمية التركي بتلك المبادئ، والتماهي التام مع أخطر المشاريع عداوة للأمة وللشعب التركي، وهو الكيان الصهيوني، وإقدام أردوغان على هذا الأداء هو من باب التمويه؟ والاختراق للنظام العسكري والأمني الذي يحكم تركيا، والاختراق للحراس الدوليين الذين يراقبون



الوضع في تركيا؟ أم أن الأمر كان قناعة واستجابة حقيقية لشروط الصعود السياسي داخل وخارج تركيا؟ وهل تجيز قواعد السياسة الشرعية، وإدارة الصراع في الشريعة الإسلامية مثل ذلك التصرف؟

فإذا بدأنا بالإجابة على السؤال الثاني: فلا شك بأن هذا المستوى من التماهي مع مبادئ العدو، وإظهار الولاء الكامل لليهود والنصارى، إنما هو من الأمور المحرّمة شرعا ولا جدال في ذلك، وإن الحدود الشرعية التي أجازت المكر بالعدو وخداعه في الحرب -والأمة في حرب بلا شك- قد وضعت شروطا وحدودا لممارسة الخداع والمكر ضد الأعداء، ولم تُجِز لرموز الأمة المسلمة وقادتها، أن يعطوا الدنيَّة في دينهم، ولا أن يَلبِسوا على الأمة دينها، عبر التماهي مع اليهود والنصارى بهذه الطريقة، التي فيها فتنة لعموم الأمة المسلمة وخواصها، وعلى ضوء ذلك فلا ينبغي اتخاذ ما صنعه أردوغان سابقة يمكن تقليدها، بسبب الموانع الشرعيَّة الواضحة.

وأما الإجابة عن السؤال الأول وهو: هل كان إقدام أردوغان على هذا الأداء هو من باب التمويه والخداع؟ فإنه لا توجد معلومات تؤكد أو تنفي طبيعة الاستراتيجية، التي كان يطبقها حزب العدالة والتنمية وقائده أردوغان، وهل كانت استراتيجية الالتزام العلماني الكامل، هي استراتيجية تمويه واختراق للنظام السياسي الذي أرساه أتاتورك؟ أم كانت قناعة والتزام حقيقي؟

الأمر الذي يمكن تأكيده بناء على استعراض الأحداث، التي تتابعت في أداء الحزب وقائده، منذ التأسيس إلى وقتنا هذا، والتي تمثلت في الكسر المتدرج للنظام العلماني الأتاتوركي، وتجاوز "مُحرَّماته"، وذهاب أردوغان إلى إعادة الثوابت الإسلامية إلى حياة الأتراك، وإعادة القرار السياسي السيادي في أداء الحكومة التركية، وممارسته عبر الاقتصاد والعسكرة، كل ذلك يدل دلالة واضحة، بأن ما أقدم عليه أردوغان في تماهيه مع النظام العلماني في الداخل، واقترابه من المرجعية الصليبية والصهيونية في الخارج، إنما كانت عملية خداع تاريخي، لم يتمكن أحد من تنفيذها في تاريخ الأمة الحديث.



المرحلة الثالثة: وهي التي امتدت من عام 2007م إلى عام 2010م، وشهدت سلسلة من الحراك السياسي الدستوري والأداء الفكري، الذي بدأ بنقض حلقات السيطرة والمرجعية العسكرية على البلاد، والملتزمة بواجبها الأول منذ تأسيس مصطفى كمال أتاتورك لها، وهو الحفاظ على الهوية العلمانية الدستورية والتطبيقية للبلاد، وخصوصا بعدما رسَّخ الحزب أداءه الاقتصادي في تركيا، وأصبحت رافعته الاقتصادية قادرة على تغطية ودفع حراكه السياسي الجديد، فقد شهدت هذه المرحلة تغييرا تدريجيا للمرتكزات التي قامت عليها جمهورية أتاتورك وهي:

المرتكز الأول: الدستور وارتكازه على علمانية الدولة.

المرتكز الثاني: مرجعية الجيش والأجهزة الأمنية لضمان التطبيق العلماني.

المرتكز الثالث: مرجعية المحكمة الدستورية لضمان التطبيق العلماني.

المرتكز الرابع: مرجعية حزب الشعب الجمهوري كحزب للدولة.

المرتكز الخامس: تفريق السلطة السياسية في النظام الحاكم، بين رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، وجعل الأول مهيمنا على أداء الثاني.

المرتكز السادس: مرجعية البرلمان واشتراط العلمانية للوصول إليه.

وقد بدأت هذه المرحلة من خلال استغلال أردوغان شروط دخول تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، ونجاحه في إصدار قانون في البرلمان التركي عام 2003م يتضمن مجموعة إصلاحات تاريخية، للحد من نفوذ الجيش في الحياة السياسية التركية، فقد جرَّدَ القانون الجديد، مجلس الأمن القومي -الذي يهيمن عليه العسكريون- من سلطاته التنفيذية، وحوله إلى مجلس استشاري للحكومة، وأصبح عدد أعضائه المدنيين تسعة مقابل خمسة عسكريين، وكان عدد المدنيين أربعة منذ تأسيس المجلس عام 1937 [1].

---

(1) موقع الجزيرة نت، علاقة أردوغان بالجيش، أهم المحطات، 19 يوليو 2016.https://cutt.ly/cvaH1U0



ثم جاءت خطوة الصراع مع العسكر، لإيصال أول رمز إسلامي كرئيس للجمهورية التركية وهو عبد الله غل، مما تسبب بنشوب معركة كبرى مع قادة الجيش، والأوساط السياسية العلمانية، إلى الدرجة التي أعلنت فيها قيادة الجيش التركي رفضها المعلن لتلك المحاولة، فذهب أردوغان إلى فك الطوق، عبر خوض معركة تعديلات دستورية تتيح للشعب التركي انتخاب الرئيس بشكل مباشر، من جمهور الناخبين، مع تقليل مدة الرئاسة من سبع سنين إلى أربع سنين، ونجح بإقرار تلك التعديلات عام 2010م، وصعد على إثرها عبد الله غل لرئاسة الدولة؛ كما لم يتردد أردوغان في مواجهة التنظيم السري في الجيش، الذي كان يُطلق عليه (شبكة أرغينيكون) عام 2007م، فقد قادت تلك المواجهة الأمنية والقضائية إلى مقدمات اختراق مرجعية وسيطرة الجيش التركي على الحياة السياسية في تركيا [1]، وتمكن أردوغان من توظيف هذه القضية، لاختراق سيطرة الجيش على القرار السياسي في البلاد، وصولا إلى عام 2010م حيث تم الكشف عن تنظيم سري في الجيش، يعمل على انقلاب عسكري أطلق عليه اسم (المطرقة أو الباليوز)، وفتح الباب لاعتقالات ومحاكمات بحق قيادات رفيعة في الجيش التركي.

كما نشبت أول معركة بين أردوغان والمحكمة الدستورية، في شهر فبراير عام 2008م، عندما قضت المحكمة بإلغاء تعديل دستوري أجرته الحكومة عبر البرلمان، يتيح للطالبات ارتداء الحجاب في الجامعات، ثم بلغ الصراع أوجه بين أردوغان والمحكمة الدستورية في نفس العام، عندما كادت المحكمة أن تتخذ قرار بحظر حزب العدالة والتنمية، لولا أنها لم تتمكن من ذلك بفارق صوت واحد، وقد تدرج الصراع في مراحل تالية حتى تمكن أردوغان من إدخال تغييرات جذرية على هيكلية المحكمة الدستورية.

---

(1) الموقع الالكتروني تركيا بوســت، منظمة أرغينيكون الســرية في تركيا، 13 نوفمبر 2014.
https://www.turkey-post.net/p-7560



ولعل من أهم مؤشرات نجاح أردوغان في تحدي النظام العلماني والعسكري في تركيا، هو نجاحه عام 2010م في تمرير التعديلات الدستورية في البرلمان، والتي أُقرَّ بموجبها إلغاء قرار حظر الحجاب للفتيات في الجامعات.

المرحلة الرابعة: وهي التي امتدت منذ عام 2011م إلى 2016م، فقد شهدت هذه المرحلة التحولات الكبرى، والوضوح في التزام قيادة حزب العدالة والتنمية، بالعمل على إدخال تغييرات تاريخية في النظام السياسي التركي، سواء في هيكلية النظام السياسي أو في دستورها، أو في الصبغة العقائدية والفكرية للنظام السياسي، حيث يمكن رصد المواقف التالية:

تم اعتقال إثنين وستين عسكريا، بناء على قضية رفعت على مؤسسة الجيش التركي، واعتبار الانقلاب "الأبيض" الذي حدث ضد حكومة نجم الدين أربكان عام 1997م، إنما هو جريمة وفق المادة 312 من القانون الجنائي.

وشهد عام 2011م عدة مصادمات مكتومة بين الحكومة وبعض قيادات الجيش، أدت إلى استقالات وإقالات وتعيين قادة مكان آخرين.

بتاريخ 5 يناير 2012: محكمة تركية تقضي بحبس رئيس أركان الجيش السابق، الجنرال إلكر باشبوغ (شغل المنصب خلال 2008-2010)، إلى حين محاكمته بتهمة تزعم عصابة "أرغنكون" لإسقاط الحكومة بالقوة، وهو أعلى ضابط في الجيش يشمله تحقيق واسع في هذه القضية.

وفي شهر إبريل 2012: الحكومة تقدم إلى المحاكمة منفذي انقلاب 1980 بزعامة الجنرال المتقاعد كنعان إيفرن.

وبتاريخ 21 إبريل 2012: محكمة تركية في أنقرة تأمر باعتقال ثمانية مشتبه فيهم تحفظياً، بينهم الرجل الثاني في رئاسة أركان الجيوش عام 1997م، الجنرال شفيق بير، والجنرال المتقاعد إيرول أوز كاسناك السكرتير السابق لهيئة الأركان، وذلك في إطار تحقيق حول المسؤولين المفترضين، عن انقلاب 1997م، الذي أطاح بالحكومة



الخامسة والأربعين للجمهورية التركية بقيادة أربكان، ويعتبر الجنرال شفيق بير "العقل المدبر" له.

بتاريخ 12 يوليو 2013: البرلمان يقر تعديلا للمادة 35 من قانون الجيش الذي صدر بعد انقلاب عام 1960م، ويحدد طريقة عمل الجيش وعقيدته العسكرية، وذلك في خطوة تسعى لحرمان العسكر من تبرير الانقلابات العسكرية، بعدم قدرة السلطات المدنية على الدفاع عن المبادئ الدستورية.

في 3 أغسطس يترأس رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء أول اجتماع لمجلس الشورى العسكري الأعلى، والذي اتخذت فيه قرارات تاريخية، كان منها تغيير قيادات عليا في الجيش، وتعيين الجنرال خلوصي أكار قائدا للقوات البرية.

وفي 11 فبراير 2014م: البرلمان يمرر تعديلات جديدة على قانون الجيش، صادق عليها رئيس الجمهورية عبد الله غل، وتقضي أبرز هذه التعديلات، بفتح الطريق أمام إمكانية محاكمة رئيس هيئة الأركان العامة، وقادة القوات المسلحة، وقوات الدرك، أمام محكمة الديوان العليا بدل المحكمة الجنائية، في حال ارتكابهم جرائم تتعلق بمناصبهم.

وفي 18 يونيو 2014م: محكمة جنايات أنقرة تصدر حكما بالسجن مدى الحياة، على كل من رئيس البلاد الأسبق الجنرال كنعان إيفرن (96 عاما) وقائد القوات الجوية الأسبق تحسين شاهين كايا (89 عاما)، وذلك بتهمة "قلب النظام الدستوري" لدورهما في انقلاب عسكري عام 1980م.

ولا ننس أن نشير هنا إلى نجاح أردوغان في أكتوبر من عام 2013م بإعلانه رفع الحظر عن ارتداء الحجاب في المؤسسات الحكومية والمؤسسات العامة كمؤشر على نجاحه في صراعه مع العسكر والعلمانيين.

المرحلة الخامسة: وهي التي تمتد منذ محاولة الانقلاب العسكري الفاشل بتاريخ 15 يوليو 2016م وحتى وقتنا الحالي عام 2021م.



وإن أهم إنجاز لأردوغان في تاريخ تركيا الحديث هو كسر هذا الانقلاب، فقد وصل الحال بالأتراك حدوث الانقلابات دون الحاجة إلى تحريك الجيش، بل كان قادة الانقلاب يكتفون بكتابة مذكرة، وإرسالها إلى الحكومة، لكي تصبح الحكومة المنتخبة ساقطة، كما حدث في انقلاب عام 1997م، على حكومة نجم الدين أربكان؛ ولولا أن أردوغان كان قد رتب لمواجهة هذا اليوم، لما تمكن من مواجهة الانقلاب وإسقاطه، وكان من أهم أدوات مواجهة الانقلاب التي استخدمها أردوغان، هو التدخل في هيكلية الجيش والقوات الأمنية، ولذلك جاء إسقاط الانقلاب من داخل الجيش عبر القوات الخاصة والمخابرات.

وقد كان العامل الشعبي هو العامل الحاسم في إسقاط الانقلاب، ومنعه من تحقيق مآربه، وأيضا كانت الروح الثورية التي ظهر بها أردوغان، عشية الانقلاب وطلبه من الشعب التركي أن يتحرك لإسقاط الانقلاب الدور الأبرز.

وبهذا الفشل الذريع للانقلاب العسكري، فقد بدأ أردوغان بتدشين مرحلة جديدة تماما، تميزت بأداء جديد في علاقة أردوغان بمنظومة وفلسفة "الإسلام السياسي"، ومنظومة العسكر والدولة التي يهيمن عليها الغرب (أمريكا وأوروبا)، منذ أن تم اختراق العالم الإسلامي بالحملات الصليبية، التي شنها الغرب على أمة الإسلام في القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين الميلادي، حتى هيمنوا على بلاد المسلمين هيمنة تامة، وقد كان لربط تركيا بالحلف العسكري الغربي (الناتو) الأثر الأكبر في إدامة الهيمنة والاختراق للساحة التركية.

ويمكن رصد التحولات التالية بُعيد فشل الانقلاب العسكري عام 2016 إلى وقتنا الحالي في تركيا:

كانت أهم إنجازات أردوغان في هذه المرحلة هو الدفع باتجاه النظام الرئاسي بدلا من النظام البرلماني المعمول به، وبعد أن أجاز البرلمان التركي التعديلات الدستورية للنظام الرئاسي، صوت الشعب التركي على التعديلات يوم 16 إبريل 2017م، في استفتاء شعبي تمت بوجبه إجازة تلك التعديلات بالأغلبية المطلقة وبفارق بسيط،



وقد كانت معركة سياسية كُبرى، بين الاتجاه الجديد الذي يقوده أردوغان، والمتمثل في استعادة السيادة الحقيقية في النظام السياسي التركي، وبين النظام الأتاتوركي الذي وزع السلطة السياسية بين خمسة مراكز، في سبيل الحفاظ على البعد الأيدولجي العلماني للنظام السياسي، بحيث يبقى أتاتورك يحكم تركيا من قبره أبد الآبدين.

كما استثمر أردوغان الانقلاب العسكري، وعبر آلة القانون لكي يُنهي ويقلص قدرات الدولة العميقة، التي يمثلها تحالف العسكر والعلمانيين وتنظيم "فتح الله كولن"، الذي تمدد في هيكل الدولة والاقتصاد والتعليم التركي، بطريقة تُذكر بما فعلته جماعة الاتحاد والترقي، حتى تمكنت من إسقاط الدولة العثمانية عام 1909م، مع العلم بأن تنظيم "كولن" إنما خرج من عباءة مراكز البحوث والدراسات الأمريكية، في محاولتها لإعادة تصميم المجتمعات المسلمة وخصوصا بعد حادث 11 سبتمبر عام 2001م.

وعبر مفاجأة للشارع السياسي، أعلن أردوغان عن تقديم موعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي كان مقررا لها عام 2019م إلى عام 2018م، وبذلك ومن خلال الفوز المشترك لتحالف حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية في البرلمان، ثم بفوز أردوغان برئاسة الجمهورية التركية فقد دخل التاريخ السياسي التركي إلى مرحلة جديدة تماما، وأهم ملامح هذه المرحلة هو إعادة بناء الجمهورية برؤية جديدة تتجاوز التهديدات والمخاطر الوشيكة، كتفتيت تركيا وضربها اقتصاديا، وبالتالي تحجيم دورها الإقليمي والعالمي، فقد تمكن أردوغان بالكاد من عبور هذا المنحنى التاريخي الخطير.

وعلى ضوء المعطيات التي نشأت بُعيد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا، فقد تبلور أعداء النموذج التركي الذي أسهم حزب العدالة والتنمية التركي في بنائه، فقد احتوت قائمة الأعداء على ثلاث كتل كبرى:



الكتلة الأولى: هي حزب العمال الكردستاني وتوابعه، والمدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والذي جدد الصراع المسلح ضد الحكومة التركية عام 2015م بناء على التحولات الداخلية والإقليمية.

الكتلة الثانية: كتلة العسكر المتربصين بتجربة أردوغان، والذين قادوا الانقلاب العسكري الفاشل يوم 15 يوليو 2016م.

الكتلة الثالثة: كتلة وتنظيم فتح الله كولن.

والملاحظ أن كل الكتل الثلاث تحظى بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بطريقة أو بأخرى، ومع ذلك فلم يتردد أردوغان في وضعهم على قائمة الأعداء، وسعيه لمواجهتهم بكل أنواع المواجهة، العسكرية والأمنية والسياسية والفكرية، وهو ما يُعد اختراقا وخروجا عما يلتزم به عادة المستظلون بنظرية "الإسلام السياسي".

وإذا أضفنا السياسة والرؤية التي اعتمدها أردوغان، في التعامل مع الربيع العربي، الذي اشتعل على حدوده وفي حوض البحر الأبيض المتوسط بنهاية عام 2010م، فإننا أمام فلسفة جديدة، وغير معهودة، من أصحاب "الإسلام السياسي"، من العرب والعجم، فقد خالف أردوغان ما هو معتمد لدى أولئك، في حالة نشوب الصراعات الإقليمية والعالمية، وهو أن يلوذوا بالسقف الوطني، و"المصالح" المبينة على هذا السقف، وأن "يتجنبوا" أي شكل من أشكال التوريط في النزاعات الإقليمية، وأن يتركوا "لذوي الشأن"، من مرجعيات النظام العالمي، وأعضاء مجلس الأمن الدولي، كي يديروا تلك الأزمات ويلعبوا بها كيفما شاءوا، بينما اقتضت رؤية وفلسفة أردوغان ربط ما يحدث في مصر، وتونس، وليبيا، وسوريا، واليمن، من ثورات الربيع العربي، بالبُعد التاريخي والعقائدي والجيوسياسي لأمة الإسلام، وأن هذه النهضة للشعوب العربية، إنما تمثل دعما تاريخيا واستراتيجيا للنهضة التركية المعاصرة، مما يمهد لدخول قلب الأمة المسلمة، في أحد أهم وأخطر حلقات الصراع أمام الهيمنة الغربية، منذ سقوط بيت المقدس تحت سيطرتهم قبل مائة عام.

وفي ختام هذه الفقرة التي عُنيت بتقويم تجربة حزب العدالة والتنمية التركي، وفق معطيات نظرية "الإسلام السياسي"، نستطيع أن نقول أن تجربة أردوغان وإن كانت قد بدأت بإعطاء إشارات واضحة، على التزامها بجميع متطلبات نظرية الإسلام



السياسي، وفق المعايير الأمريكية، لكنها سجلت اختراقات كبيرة وواسعة للمعادلة التي ترغب أمريكا بترسيخها، وقد قادت تلك الاختراقات إلى ساحة غير معهودة في أداء الجماعات والتيارات الإسلامية، وبذلك تمكن أردوغان، من وضع تجربته وشعبه، على إحدى قمم التغيير الثلاث، على مستوى أداء شعوب الأمة المسلمة، بجانب الشعوب العربية الثائرة، وبجانب جهاد الشعب الأفغاني بقيادة طالبان، الذي أزاح الولايات المتحدة الأمريكية من القمة العالمية، التي تربعت عليها طويلا؛ وما تسارع الخطوات التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية، ضد الحكومة التركية بعد فشل الانقلاب العسكري، إلا لإدراك أمريكا لخطورة التغيير التاريخي الذي يقوده أردوغان.

5- موقع "الديموقراطية" في نظرية الإسلام السياسي.

من خلال الاستعراض السابق لنظرية الإسلام السياسي، يتضح بأن الساق الذي قامت عليه تلك النظرية، هو سعي تيَّار واسع من النشطاء السياسيين في العالم العربي والإسلامي، لتطبيق النظرية "الديموقراطية" للحكم في مجتمعات المسلمين، كآلية أساسية لإحداث نقلة سياسية، تؤدي بدروها إلى تفكيك متدرج للأنظمة الديكتاتورية بشقيها العسكري والمَلَكي، أو التعايش معها على أقل تقدير، على أمل الاستعانة بالمنظومة الغربية في أمريكا وأوروبا لبلوغ تلك الغاية.

ومن خلال مقارنة مفهوم وتطبيق "الديموقراطية" في مجتمعات الغرب، وبين ما يسعى إليه البعض في مجتمعات المسلمين، يتضح لنا الفرق الجوهري والموضوعي التالي بين ديموقراطية الغرب و "ديموقراطية" العرب التي يسعون إليها، وهذه الفروق هي:

- لقد انتهت المجتمعات الغربية النصرانية على وجه التحديد، إلى تطبيق الديموقراطية كفلسفة وآلية، أو كمنهج سياسي واجتماعي، لامتصاص الصراع السياسي بين مكونات المجتمعات النصرانية الغربية، واعتماد الديموقراطية كآلية للحكم وإدارة المصالح العليا لتلك المجتمعات، سواء تعلق الأمر بمستوى كل دولة



غربية نصرانية على حدة، أو تعلق الأمر بالعلاقات البينية للدول الغربية النصرانية فيما بينها، وأقصد بذلك أوروبا الغربية التي توسعت إلى مشروع الاتحاد الأوروبي، وأمريكا الشمالية، وأمريكا الجنوبية بدرجة أقل.

- وقد نشأ هذا الاتجاه نحو الديموقراطية في دول الغرب النصراني، وترسخ بعد قرون من الصراع، التي ذهب ضحيته عشرات الملايين من البشر، كما حدث في النسخة الأخيرة من حروب أوروبا والمجتمعات النصرانية الغربية، في الحربين العالميتين الأولى والثانية، ولذا اختار الغرب تطبيق فلسفة الديموقراطية، لتجنب الصراع الداخلي، مع إبقاء فلسفة الصراع الخارجي ضد الأمم الأخرى، وفق الآليات التاريخية والعقائدية قائمة ومستمرة كما هي.

- ولوضع الديموقراطية موضع التنفيذ بين مكونات المجتمع النصراني الغربي، فقد تلاقت إرادة الشعوب والقوميات الغربية النصرانية ونخبها السياسية والفكرية، على وضع فلسفة الديموقراطية وآلياتها موضع التنفيذ، وهو ما جعل الدساتير والحكومات الغربية، تولد على أرضية من السيادة التي تمثل إرادة مكونات الأمة المعنيَّة، وهذا ينطبق على كافة الدول الغربية النصرانية.

- بينما نجد مسألة "الديموقراطية" في العالم العربي والإسلامي، هي مجرَّد "بضاعة" سياسية مستوردة، لا علاقة لها البتة بالبيئة السياسية والاجتماعية في العالم الإسلامي، ولا يمكنها أن تعمل في هذه البيئة، لأنها دواء متخصص للبيئة النصرانية، في مرحلة تاريخية محددة، بينما تعاني شعوب الأمة المسلمة من آثار عميقة وممتدة من السقوط، والتخلف السياسي الذي أحدثته الحملة الصليبية الغربية منذ قرنين أو يزيد، التي قادت أخطر تغيير في تاريخ المسلمين، والعرب خصوصا، وهو أنها تولَّت رعاية وتنشئة، أنظمة "سياسية" تابعة وموالية وخاضعة لها، فهل سيسمح سادة الحملة الصليبية للمجتمعات العربية والمسلمة، باستخدام ديموقراطيتهم لتغيير الواقع الذي أوجدوه! ومما يزيد من تردي وإرباك، مستوردي الديموقراطية العرب، هو أنهم يتوهمون إمكانية تحقق أجواء أمم الغرب التاريخية،



في ساحات الحكومات العربية وهي تتحرك نحو الديموقراطية! والواقع يكذِّب ذلك الوهم، فلا يوجد أي عامل يدفع بهذا الاتجاه في المجتمعات العربية والإسلامية، والأسباب كثيرة، ليس أولها تصادم فلسفة وعقيدة الديموقراطية مع فلسفة الإسلام وعقيدته، ولا آخرها فقد الإرادة السياسية عند الحكام المسيطرين على الأوضاع في الأقطار العربية.

- وعليه فإن الحقيقة الكبرى الكامنة وراء "تشجيع" نصارى الغرب، ودفعهم الخجول لما يسمونه بعمليات التحول الديموقراطي، في العالم العربي والإسلامي، إنما تتمثل في استخدامهم لهذه العملية، كإحدى استراتيجياتهم في فرض النفوذ وإدامة السيطرة والتدخل، ومن ثم إعادة إنتاج وتجديد النظم السياسية الخاضعة لهم.

- وفي ظل اشتعال ثورات الربيع العربي في العقد الماضي، والوقوف على استراتيجيات الغرب الصليبي، في إدارته للثورات المضادة، واستخدامه لوعود الديموقراطية في مشاغلة قادة الساحات الثورية، يمكن أن نرى النماذج التطبيقية التالية، التي تخضع للوعود الوهمية في تطبيق الديموقراطية:

- الساحة الأولى: هي ساحة الدول التي يفرض فيها الملوك والعسكر العرب سيطرة تامة (فيما يظهر على السطح) كالسعودية ومصر، وفي هذا النوع من الساحات تتزايد الوعود بقدوم الديموقراطية، وأن أمريكا سوف تفرضها وتدعم تطبيقها، وبالتالي يعيش الناس على الوهم، بينما يقوم الملوك والعسكر بكل أنواع القمع الأمني والعسكري، وبكل أنواع الإفساد الاقتصادي والاجتماعي، كما يقومون بتزيين أنظمتهم عبر تفصيل "ديموقراطية" على مقاسهم، كما يفعل الديكتاتور عبدالفتاح السيسي في مصر، وكما يفعل أمراء الخليج من خلال مجالسهم الشكليَّة، وإن أخطر تطور فرضته ثورات الربيع العربي على هذه الساحات، يتمثل في ثلاث مسارات: اما المسار الأول فهو تبنّي أمريكا لتجمعات وأحزاب جديدة، تتبنى خطاب "التغيير السياسي" والدعوة للديموقراطية، وتستقر في أمريكا وكندا وأوروبا،



ويفسح لها المجال الإعلامي، مع التزام تام بالمنهج "اللبرالي"، الذي يعني "عربيا" إلغاء مرجعية الإسلام السياسية والعقائدية والأخلاقية، كحزب التجمع الوطني السعودي الذي أعلن مؤخرا، وأما المسار الثاني فهو إيجاد مرجعية فكرية، على مستوى الساحات الثورية كلها، تعتني بتسويق رؤى لبرالية وعلمانية، تحت غطاء "مرحلة الانتقال الديموقراطي"، ووضع نصراني على رأسها، وهو الدكتور عزمي أنطون بشارة، وتولي حكومة قطر تمويله، مع ذراع إعلامية ضاربة وهي تلفزيون العربي، مهمتها إعادة صناعة الوعي للشعوب العربية، وفق المقاييس الأمريكية، وأما المسار الثالث فهو عمل حكومات العرب، والخليجية منها على وجه الخصوص، وأجهزتها الأمنية على اختراق "قادة" الساحات الثورية، ونقلهم من ساحة الثورة إلى ساحة التفاهم مع الأنظمة القمعية وإنهاء حالة الثورة الشعبية، عبر وعود الديموقراطية.

- الساحة الثانية: هي ساحة الدول التي تلوح فيها نُذُر الثورة، بينما يُبدي النظام السياسي عجزا مستمرا في إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كالجزائر والمغرب والأردن، وفي هذا النوع من الساحات، تمكَّن الملوك والعسكر من استقطاب الجماعات الإسلامية وفي مقدمتهم الإخوان المسلمين وبعض التيارات السلفية، فيما يطلقون عليه "المشاركة السياسية"، وتم توظيف أولئك في الحديقة السياسية الخلفية للعسكر والملوك، لامتصاص الحراك الثوري في الشعوب العربية، واستخدامهم كأحذية للمشي على أشواك الشعوب.

- الساحة الثالثة: هي الدول التي نجحت فيها الشعوب بالإطاحة بالنظم القمعية العربية، بحيث سقطت النظم سقوطا جزئيا أو سقوطا كليا، كما هو الحال في سوريا وليبيا واليمن وتونس، وهذه الساحات تُعتبر الأخطر في محاولات توظف أمريكا وأوروبا ألعابها القذرة، من خلال الوعد بالديموقراطية وبناء الدساتير، وتستخدم لذلك أدوات عريضة، تبدأ بالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والكيان الصهيوني، وتوظيف الارتزاق الروسي، والإيراني، وتنتهي باستخدام أنظمة وأموال



ملوك وعسكر العرب، والهدف الأساسي من تلك الوعود والعمليات، هو إعادة إنتاج الأنظمة الجديدة في الساحات الثورية، والتي ستخلف النظم العتيقة الموالية التي أسقطتها الشعوب الثائرة، وهي قطعا أنظمة ذات مرجعية عسكرية وأمنية في المقام الأول، ثم ذات مرجعية علمانية في المقام الثاني.

ولن يوقف المكر الصليبي في المنطقة، إلا أن تتمكن الشعوب العربية الثائرة، من توليد رؤية ومشروع سياسي يعتمد سقف الأمة في حراكه الكُلِّي، وعلى الاجتهاد والتجديد الشرعي في تحديد غايات الأمة في هذه المرحلة الحاسمة، ويوظف الأدوات الثورية بلا استثناء في إدارة الثورة والتغيير، ويستهدف نهوض منطقة القلب في الأمة المسلمة، وهي التي تمتد من المحيط الأطلسي إلى بحر العرب، وبثقل بشري يقترب من نصف مليار من أمة محمد ﷺ.

خامسا: ملخص تقدير الموقف الاستراتيجي للأمة

إن المتأمل والباحث في حال الأمة المسلمة، وحراك شعوبها الثوري من المشرق إلى المغرب، وفي ظل المنهج القرآن والسنة، وتاريخ وجود الأمة وخاصة في القرن الأخير، يمكنه أن يقف على معادلة دقيقة، تتحكم في الموقف الاستراتيجي للأمة وشعوبها، وما ذلك إلا لوحدة بنائها وتشكُّلها، وبواعث حراكها العقائدية والتاريخية والجيوسياسية، وفي محاولتي لتوصيف هذه "المعادلة"، فسوف أتوقف أمام المسارين التاليين، أما المسار الأول فهو وصف للمراحل الأساسية التي تُشكِّلُ الموقف الاستراتيجي وطبيعة تلك المراحل، ثم المسار الثاني وهو تحديد العوامل التي تتكوَّنُ منها تلك المعادلة.

المسار الأول: مراحل المعادلة التي تصف الموقف الاستراتيجي في الأمة

1. المرحلة والمِنَصَّة الحالية وهي ذات لون رمادي
2. مرحلة ومِنَصَّة التدافع وهي ذات لون أحمر
3. مرحلة ومِنَصَّة التوازن وهي ذات لون برتقالي
4. مرحلة ومِنَصَّة التمكين وهي ذات لون أخضر